الكثر من الاثنين فهو داخل في الغريب الحديث كما اذا ان كان في بعضها واحدا
وفي باقي المواضع اثنين او اكثر يكون غريبا فعلم ان معنى كون الراوي في
الغريب في جميع المواضع اثنين او اعم من ان يكون صريحا او في الضمن
بعد كون البعض صريحا فمن هذا علمت معنى قولهم في هذا النوع الحكم للاقل
على الاكثر وقد عرفت من هذا ان الغرابة لا ينافي الصحة بان كان كل واحد
من آحاد رجاله ثقة وقد يطلق الغرابة ويراد بها الشذوذ الذي من اقسام
الطعن في الحديث كما سبق في بيان الشاذ والمنكر والمعلل وقد يجئ الشذوذ
بمعنى الغرابة بمعنى كون الراوي منفردا فلا ينافي الشذوذ بذلك المعنى الصحة
كما لا ينافيها الغرابة ثم تغفل انك اذا عرفت معنى الصحيح لذاته ولغيره ومعنى الحسن
لذاته ولغيره علمت ان الضعيف هو الذي فقد فيه الشرائط المعتبرة في الصحة
والحسن كلا او بعضا فاقسام الضعيف متعددة متكثرة ومراتب الصحيح والحسن
لذاتهما ولغيرهما ايضا متفاوتة بتفاوت تلك الصفات ودرجاتها بعد الا
شتراك في اصل الصحة والحسن هذا ما تيسر لنا في تحقيق اقسام الحديث من
الكتب المعتبرة ومعرفة هذا التفصيل وان لم يكن ضرورية ههنا ولكن
كان اخواننا في الدين واعواننا في طلب اليقين مشتغلين بتصحيح المشكوة
وبعض كتب الاحاديث في هذا الاوان والحين وكانوا متحيرين عند سماع
هذه الاسامي وطالبين لبيانها فصلناها ازالة لحيرتهم الحمد لله الذي هدانا
لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله قوله وفي الاصل ما يعلم به الشئ
اعلم ان ما يوزن بفاعل بفتح العين موضوع لما يفعل به كالخاتم

كالخاتم والقالب قوله ولما كانت الفلاسفة يطلقون الخ تمهيد لفائدة تعقيب قوله
حادث بقوله كان بقدرة الله بعد ان لم يكن فهو جواب لايراد يتوهم وروده
وهو انه لا فائدة لقوله كان بقدرة الله الخ بعد قوله حادث فاجاب بان
فائدته دفع توهم الحدوث الذاتي وله فائدة اخرى وهي ان محدثه
هو الله وهو سبحانه مختار في احداثه قوله وحاولوا اثبات ذلك بمقدمات
فصلناها الخ يفهم من كلامه ان حاصل استدلالهم ان وجود المعلول
ليس في مرتبة وجود الفاعل فيكون عدمه واقعا في تلك المرتبة والا لزم
خلو تلك المرتبة من النقيضين كنسبة الزمان بعينها فكما ان خلو الزمان عنهما
مح كذلك خلو المرتبة عنهما ايض مح فاذا كان العدم واقعا في تلك المرتبة يكون
العدم صاحب هذه المرتبة كوجود الفاعل فيكون العدم متقدما بالذات
على الوجود هذا هو المط قوله وبينا انه لا يتم استدلالهم حاصل جواب الشارح له
عن هذا الاستدلال هو عدم قبول عدم الفرق بين المرتبة والزمان بان
خلو الزمان عن النقيضين مح واما خلو المرتبة فليس بمح لان خلوها
عنهما هو سلبهما عنها ولا استحالة فيه كما لا يخفى هذا ما فهم من كلامه ههنا
لكن صرح في حواشيه على شرح التجريد ان هذا الدليل الذي اومى اليه
ههنا بقوله يمتنع ان يكون مسبوقا بوجود الفاعل سبقا ذاتيا يستلزم الخ من
مخترعات البياضية حيث قال في حاشيته على شرح التجريد في اثبات الحدوث
الذاتي ما ادعاه في الهيات الشفاء في بيان ذلك مطلقا ان قال المعلول في نفسه ان
يكون ليس وله عن علته ان يكون ايس فالذي يكون للشئ